عدد 16 ديسمبر(2001)، ص. 187-196

موقع السياحة في الاقتصاد الجزائري

ملخص

يشكل هذا المقال مقاربة تهتم بموضوع اقتصاديات السياحة في الجزائر، حيث بدأت الدراسة بإبراز الآثار الاقتصادية للسياحة على ميزان المدفوعات و التشغيل و إعادة توزيع الدخل و الأسعار ثم بينت موقع السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرين : الإيرادات و التشغيل.

و عددت الدراسة المعوقات التي تكبح قطاع السياحة و قدمت توصيات بإمكانها إعادة بعث قطاع السياحة ليصبح واحدا من القطاعات الممولة للتنمية و المنعشة للاقتصاد.

أ/ مليكة حفيظ شبايكي
كلية العلوم الإقتصادية
و علوم التسيير
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

تلعب السياحة دورا متميزا وفعالا في اقتصاديات العديد من الدول بحيث تعتبر مصدرا أساسيا من مصادرالعملة الصعبة كما أنها تخلق فرص تشغيل فضلا عن أنها تعمل على التوازن الإقتصادي و الإجتماعي.

و تزداد الأهمية الإقتصادية للسياحة في الدول النامية لما تتميز به الأنشطة السياحية من تحقيق عائد سريع في الوقت الذي لا تحتاج فيه إلى رؤوس أموال كبيرة سواء في إستثماراتها أو في مصروفاتها الجارية، بالإضافة إلى أنها تعمل على تنشيط عدد من القطاعات الأخرى مثل صناعة الأغذية و أنشطة البناء و التعمير و الأشغال العمومية و الصناعات التقليدية و غيرها من الأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحي.

و في الجزائر - التى تتوفر على مقومات سياحية معتبرة و عوامل جذب سياحي من الطراز المتميز- أصبحت السياحة تحتل حيزا بارزا في الخطاب السياسي و في البرامج التنموية المقترحة، خاصة بعد نزوع أسعار البترول إلى التعرض للتموجات السعرية الحاصلة الآن. فما هي يا ترى الأهمية الاقتصادية

Résumé

Cet article traite du tourisme en Algérie du point de vue économique. L'étude en fait ressortir les effets sur la balance des paiements, l'emploi, la redistribution des revenus et les prix et ce, à travers deux indicateurs: les recettes fiscales et l'emploi.

L'auteur étudie les obstacles qui freinent le secteur du tourisme et avance quelques propositions en mesure de revitaliser ce secteur afin qu'il puisse contribuer au développement du pays.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2001.

للسياحة و معوقات تنميتها في الجزائر و السبل الكفيلة بتنميتها ؟

1- الآثار الإقتصادية للسياحة

تلعب السياحة دورا مهما في التطوير و التنمية الإقتصادية، ذلك أنها تؤثر تأثيرا مباشرا في مستويات التشغيل و الأجور و الإنتاج و أنماط الإستهلاك و التضخم والإستثمارات و ميزان المدفوعات.

1.1- أثر النشاط السياحي على ميزان المدفوعات

يمثل ميزان المدفوعات ذلك الحساب (compte) الذي تسجل فيه حركات الأموال بين الدولة و العالم الخارجي، و يلعب هذا الميزان دورا ذا أهمية في اقتصاد البلد.

إن الإيرادات السياحية تمثل جزءا من الدخل الوطني لبلدان كثيرة مثل إيطاليا وإسبانيا و اليونان...إلخ حيث تصل حصتها أو تقارب 13 % من إجمالي الناتج الوطني العالمي في 1995 (1) و 15 % في 1999 (2).

تقاس الأهمية الإقتصادية للسياحة بآثارها على ميزان المدفوعات في الدولة و الذي يمثل قيدا مزدوجا (Partie double) منظما لكافة المعاملات بين الدولة المعنية و سائر دول العالم.

و تمثل السياحة جزءا من المعاملات غير المنظورة، و تأخذ مكانها ضمن مختلف الصادرات غير المنظورة كالملاحة و التأمين و المعاملات البنكية و غيرها.

و لما كان ميزان المدفوعات يتكون من جزئين رئيسيين هما:

- ميزان المعاملات التجارية.
- حركة رأس المال.

فإن الدخل السياحي يؤثر على الميزان التجاري (Balance commerciale) تأثيرا مباشرا و يتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان التجاري و نسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية آو إيجابية، فإذا كانت سلبية وكان الأثر الإيجابي للميزان السياحي (3) كبيرا فإنه قد يجبر العجز في الميزان التجاري أو يخفف منه على الأقل، و إذا كانت نتيجة الميزان التجاري إيجابية ساعد الأثر الإيجابي للميزان السياحي في زيادة تلك الإيجابية في الميزان التجاري، و بالتالي يمكن التأثير إيجابيا على ميزان مدفوعات الدولة و جبر أي عجز في حركة رأس المال إذا كانت نتيجتها غير مواتية للدولة بخروج أموال منها وفاء لقروض مقررة أو فوائد للإستثمار في الخارج و هو ما يجعل القيد في ميزان المدفوعات مختلفا عن القيد في حسابات الدولة.

2.1- أثر قطاع السياحة على التشغيل

إن التشغيل يعني خلق الوظائف، و يشكل التشغيل هاجسا دائما لدى المقررين في أية دولة. و من ثم فإن خلق الوظائف يترتب عليه الإنصراف إلى دفع و تحريك القطاعات التى بإمكانها خلق الوظائف و امتصاص البطالة، و تؤثر السياحة تأثيرا مباشرا على زيادة التوظيف في الدولة السياحية لأن السياحة و هي صناعة مركبة، تشتمل على الكثير من الصناعات و أوجه النشاطات التجارية التى لا تزال تعتمد على العامل

الإنساني إعتمادا رئيسيا. كما تتصل بكثير من القطاعات الإنتاجية الأخرى كقطاعات البناء و القطاع الصناعي و القطاع الزراعي و قطاع البنوك و شركات التأمين و قطاعات الخدمات الأخرى.

و قد أجريت دراسات دقيقة حول مدى تأثير السياحة على التشغيل (4) فتبين أن هذا التأثير يختلف تبعا للأهمية المعطاة للسياحة في الدخل الوطني و أولويتها في قائمة القطاعات الإنتاجية التى يتم الإستثمار فيها و تخلص إلى ما يلي :

- بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة.

-بالنسبة لباقي نشاطات السياحة فإنه تخلق وظائف جديدة بنسبة 75 % من عدد الوظائف التى تنشأ في القطاع الفندقي.

- بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة فإنه تنشأ وظائف بنسبة تقارب 100 % من الوظائف التى تخلقها الفنادق. بناء على ماسبق ذكره فإن السياحة تخلق 2,75 وظيفة لكل غرفة فندقية. فإذا خطط لإنجاز 10000 غرفة فندقية جديدة مثلا فإن عدد الوظائف الممكنة أو المترتبة على ذلك سيكون قرابة 27500 وظيفة مباشرة و غير مباشرة.

3.1- أثر قطاع السياحة على إعادة توزيع الدخول

تطرح إشكالية توزيع الدخول و إعادة توزيعها واحدة من المشكلات التى تواجه السياسات الحكومية في ميدان الإقتصاد بسبب تمركز الثروة لدى أفراد على حساب آخرين، مما يؤدي إلى حدوث مشكلات الهجرة و البطالة و غير ذلك، و تلجأ الحكومة إلى استخدام أدواتها التقليدية مثل الضرائب في توزيع الدخول و إعادة توزيعها، و يمكن كذلك في هذا الصدد الإعتماد على السياحة في إعادة توزيع الدخول إذ أن السياحة تؤدي إلى تطوير و تنمية المناطق الأقل حظا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. إذ تتجه التنمية السياحية في الغالب إلى المناطق التى تتوفر على المزايا الطبيعية و المناخية و هي الأماكن الأقرب إلى الطبيعة منها إلى العمران كالشواطئ و الجبال و البحيرات و الصحارى و أماكن الآثار البعيدة المعزولة و التى عادة ما تكون محرومة من العمران المصاحب للصناعة.

و يتسبب إمتداد النشاط السياحي إلى هذه المناطق في عودة التوازن إليها نتيجة الإستثمارات التى تصحب هذا الإمتداد و بالتالي تخلق دخولا و تتسبب في زيادة دخول أخرى لدى الأفراد و المؤسسات نتيجة النشاطات السياحية و النشاطات المرتبطة بها مما يؤدي إلى إعادة التوزيع في الدخل بين المدن و المراكز السياحية كما تساهم هذه العملية في القضاء على الهجرة نحو المدينة (5).

4.1- أثر قطاع السياحة على المستوى العام للأسعار

إن السعر هو محصلة تفاعل العرض والطلب، و يجب بالتالي مراقبة هذا التفاعل من خلال دراسة الإستهلاك و الإنتاج، و يعتبر الإنتاج السياحي واحدا من المنتجات التى بإمكانها التأثير كذلك على المستوى العام للأسعار.

إن النشاط السياحي يزيد من الإستهلاك و الإنتاج كغيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى، و بذلك تميل الأسعار إلى الإرتفاع بسبب إرتفاع مستوى المعيشة و نتيجة

لإزدياد الطلب على أنواع جديدة من السلع و الخدمات و خاصة إذا لم يستطع المعروض منها مواجهة الطلب عليها، و لذلك فإن المواجهة اللازمة هي ضرورة التخطيط العلمي تخطيطا يؤكد توافر عنصر التوازن والتلاؤم بين العرض و الطلب في ظل سياسة سياحية واعية تقوم على الإلتفات إلى تقييم الآثار المترتبة على دخول المتغيرات الإقتصادية و السوقية في حركة السياحة العالمية و الإقليمية و المحلية و فضلا عن ذلك لابد من تقييم لدراسة الآثار المترتبة عن تنمية السياحة و آثار النمو الإقتصادي على المستوى العام للأسعار(6).

2- معوقات التنمية السياحية في الجزائر

1.2- موقع السياحة في الإقتصاد الجزائري

للوقوف على موقع السياحة في الاقتصاد الجزائري سنركز على مؤشرين هما الإيرادات السياحية و التشغيل.

1.1.2- الإيرادات السياحية

تمثل الإيرادات السياحية مجموع ما ينفقه السواح على كافة السلع و الخدمات السياحية. و غير السياحية. و تشمل على المستوى الوطني كافة ما تحققه الدولة من إيرادات من السائحين و ما تحققه من السياحة كنشاط اقتصادي و كوعاء ضريبي و ما يحققه الأفراد و المؤسسات الوطنية العاملة في الحقل السياحي و ما ارتبط بها مقابل ما يؤدونه من خدمات سياحية مختلفة.

إن الإيرادات السياحية تقدر من طرف ثلاث هيئات هي :

1- وزارة السياحة و الصناعات التقليدية التى تتمثل الإيرادات السياحية بالنسبة لها في كافة الإيرادات السياحية التى تحقق بالعملات الصعبة الأجنبية لدى كافة المتعاملين أو الجهات المعنية بالسياحة، و يفترض أن يهدف ذلك إلى الإسترشاد عند رسم ووضع السياسات ووضع الخطط اللازمة للقطاع السياحي و بناء عليه فحصيلة السياحة كانت سنة 1999 حسب ما هو وارد في الجدول رقم (1) قد بلغت 44 مليون دولار مسجلة بذلك تقهقرا بين 1985 و 1999 بمعدل 52 %.

و تعتبر الإيرادات في فترة الثمانينات (1985 - 1989) أعلى منها في فترة التسعينات (1990-1999) حيث بلغ متوسطها في الفترة الأولى 95,2 مليون دولار بينما بلغ هذا المتوسط بالنسبة للفترة الثانية 59 مليون دولار.

<u>الجدول 1</u>: الإيرادات السياحية في الجزائر.

		المبلغ
السنة	مليون دج	مليون دولار
1985	460	91

		المبلغ
السنة	مليون دج	مليون دولار
1986	489	104
1987	487	101
1988	502	85
1989	720	95
1990	941	105
1991	1543	85
1992	1710	75
1993	1283	55
1994	1142	49
1995	1011	47
1996	962	46
1997	941	44
1998	834	39
1999	957	44

المصدر :

1-Organisation Mondiale du Tourisme -op.cit-p.7

2- المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر - رقم 17 - ديسمبر 1996 -ص.295

3-Organisation Mondiale du Tourisme -Madrid 2000 - p.89.

إن أرقاما كهذه حول الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة تعتبر من جهة قليلة على اعتبار أنها تمثل بالنسبة للإيرادات العامة للدولة بالعملة الوطنية حصة ضئيلة جدا طبقا لما هو موضح في الجدول رقم (2) التالي:

جدول 2 - مساهمة الإيرادات السياحية في الإيرادات العامة للدولة في الجزائر للفترة 1992-1999

السنة	% إيرادات السياحة إلى الإيرادات العامة
1992	0,5
1993	0,4
1994	0,2
1995	0,2
1996	0,1
1997	0,1
1998	0,1
1999	0,2

المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى المعلومات الواردة في :

1- المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر - رقم 17 - ديسمبر 1996 - ص. 295 و 378.

2-Organisation Mondiale du Tourisme -Madrid 2000, op.cit-p.91

حيث يظهر جليا السقوط الحر لمساهمة السياحة في الإيرادات العامة بصفة عامة إذ تدنــت من 0,5 عام 1992 إلى 0,2 عام 1999 و هذا راجع بطبيعة الحال إلى:
- الأوضاع السياسية التى تعيشها البلاد و ما إنجر عن ذلك من قتامة لصورة الجزائر في الأوساط السياحية.
- الضرر الذي لحق بكثير من المنشآت السياحية خاصة تلك التى توجد في مناطق إستجمام جبلية.
- تقصير الدولة الواضح في اعتماد سياسة مواجهة إعلامية على الصعيدين المحلي و الدولي للتخفيف من وقع و آثار الظروف السياسية و الأمنية على السائحين و سوق السياحة عموما لأن مساهمة الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة كانت مستقرة و في تزايد بسيط قبل الأوضاع السياسية و الأمنية التى سادت البلاد مثلما يظهر في الجدول رقم (3) التالي :

جدول 3- مساهمة الإيرادات السياحية في الإيرادات العامة للدولة في الجزائر للفترة 1986 – 1999.

السنة	% إيرادات السياحة إلى الإيرادات العامة للدولة
1986	0,52
1987	0,5 3
1988	0,37
1989	0,62
1990	0,61
1991	0,4
1992	0,2
1993	0,2
1994	0,1
1995	0,1
1996	0,1
1997	0,1
1998	0,1
1999	0,2

المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى:
- المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر - مرجع سابق - ص. 295
- التقرير الإقتصادي العربي -صندوق النقد العربي -الإمارات العربية المتحدة /1993 - ص.434.

أما تقدير وزارة المالية فإنه ينصب على ما يتوقع تحقيقه من السياحة بالعملة المحلية فقط، أما الإيرادات السياحية بالعملة الأجنبية و ما يتوقع تحصيله منها بمعرفة

كافة الأعوان العاملين في قطاع السياحة فلا يدخل في تقدير وزارة المالية التى تهدف من تقدير الإيرادات السياحية على النحو السابق إلى إدراج الحصيلة المتوقعة من السياحة بالعملة المحلية في الإيرادات الجارية في مشروع الموازنة العامة للدولة و يصعب في هذا الصدد تقديم أرقام على إعتبار :

- أن الأرقام الواردة في موازنات بلادنا هي أرقام تقديرية لا ندري هل تحققت أم لا؟
- ليست هناك حسابات ختامية رسمية عن تنفيذ موازنات السنوات 1995 و ما قبلها حيث لا يزال لم يطبق قانون تنفيذ الموازنة (La loi de règlement budgétaire) على سنوات التسعينات إلى حد الآن(7).

أما بالنسبة للبنك المركزي فإنه يتولى حساب الإيرادات السياحية الفعلية عن طريق حصر التحويلات البنكية لقطاع السياحة ثم إدراجها في ميزان المدفوعات ضمن بنود المتحصلات غير المنظورة المحققة خلال الفترة المالية لهذا الميزان، و تقتصر الإيرادات السياحية التى يحصرها البنك على الإيرادات السياحية المتحققة بالنقد الأجنبي.

و نشير هنا إلى أن البنك المركزي يحوصل شهريا آو دوريا العمليات التى تمت لدى البنوك الأخرى و يبلغها إلى وزارة المالية و من ثم فإننا نعتقد بأن هناك تقاربا كبيرا بين تقدير وزارة السياحة و تقدير البنك المركزي.

و نسجل من جهة أخرى أن موقع الإيرادات السياحية ضمن الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 0,1 بلغ % في حين كانت بالنسبة للتجارة و المطاعم و الفنادق تعادل في نفس السنة 0,5 %. و بالنسبة لهذه الحصة نسجل أنها ارتفعت في الفترة 1989 -1991 إلى 0,2 % بينما تدنت إلى 0,1 % في سنة 1993 ثم إلى 0,08 % تقريبا في سنة 1994 ثم إلى 0,05 % في سنة 1999 (8).

مما يجعلنا نستنتج المساهمة المتدنية للإيرادات السياحية.

2.1.2- التشغيل

يشغل القطاع السياحي الآن 7708 مستخدما أي يشغل نسبة 0,17 % من مجموع المشغلين وطنيا و نسبة 0,3 % من مجموع المشغلين في القطاع العام (9) لتسجل هذه النسبة الأخيرة ارتفاعا طفيفا بين سنتي 1990 و 1992 بمعدل 0,3 % ثم تصل إلى 0,31 % في سنة 1994 .

لقد توزع المستخدمون في قطاع السياحة في سنة 1995 على النحو التالي :

الصنف	النسبة
إطارات عليا جامعية	3
إطارت متوسطة	60
مستخدمون غير مؤهلين علميا	37

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية - تقرير الجلسات الوطنية حول السياحة/1996- ص.130

و هكذا نلاحظ أنه إلى جانب ضآلة عدد المستخدمين في قطاع السياحة العمومي فإن نسبة التأهيل فيه تبدو ضئيلة في الوقت الذي تبلغ فيه هذه النسبة في دول الجوار مثل تونس و المغرب (70%) و (65%) على التوالي (10). و هذا يدل على عدم آلاء عناية في مجال التكوين لهذا النوع من النشاط إذ يبلغ ما يخصص لمجال التكوين في مجال السياحة على المستوى العالمي 30% من الإيرادات السياحية العالمية. وهي نسبة تعكس مدى الاهتمام بموضوع التكوين و التأهيل في مجال النشاط و الخدمات السياحية.

2.2- معوقات التنمية السياحية في الجزائر

يمكن آن نعزي معوقات تنمية قطاع السياحة في الجزائر إلى ما يلي :

1- غياب استراتيجية خاصة بقطاع السياحة ذلك أنه منذ الاستقلال لم يأخذ قطاع السياحة المكانة التي تتناسب مع ما تتميز به الجزائر من مقومات و إمكانات سياحية مقارنة مع غيرها من الدول. ذلك انه رغم الإنجازات العديدة المتمثلة في مركبات سياحية و استجمامية عديدة فإنها لم تكن لتدخل في إطار الاستثمار من أجل جعل السياحية تلعب دورا تمويليا.

2- غياب الإحترافية في ميدان السياحة على اعتبار أن السياحة صناعة تحتاج إلى مدخلات عديدة من أهمها الجانب التسييري (المناجريالي managerial) الذي ينصرف إلى الحصول على الحصة الضرورية من الأسواق العالمية و المحلية.

3- ضعف الإشهار السياحي الذي لا يتناسب مع إمكانيات الجزائر السياحية.

3- عوامل تنمية السياحة في الجزائر

لقد أصبحت السياحة في أواخر القرن الماضي و بداية القرن الحالي واحدة من النشاطات الاقتصادية التي توليها الدول عناية كبرى على اعتبار آن الترفيه بكل أشكاله أصبح مطلبا بشريا عالميا و من ثم فقد أصبحت الدول تتنافس من أجل تلبية هذا المطلب فاعتنت بمآثرها الثقافية و التاريخية و خصصت الإستثمارات الضخمة لإنجاز هياكل الاستقبال اللازمة، و الجزائر التى لا نقاش في أنها تستحوذ على جزء هام من التراث التاريخي والثقافي العالمي مدعوة إلى الإهتمام بقطاعها السياحي للوصول به إلى المكانة التي تجعله يساهم بدرجة كبيرة في تمويل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و لتنمية السياحة في الجزائر و زيادة فاعليتها فإن الآمر يتطلب وضع خطة سياحية شاملة تنصرف إلى:

1- التحول من التركيز على السياحة الثقافية التقليدية (التاريخية) إلى التفكير في فتح قنوات أخرى تهتم بأنواع السياحة الأخرى الممكنة في بلادنا و تتمثل في السياحة الترفيهية والسياحة الدينية و السياحة العلاجية و الرياضية و سياحة المؤتمرات ...إلخ.

2- تكفل الدولة التام بقطاع السياحة و اعتباره قطاعا استراتيجيا لأنه يرتبط بكيان الأمة و شخصيتها و من ثم فإن سيادة الدولة يجب أن تتبدى في كل أشكال تنمية هذا القطاع سواء في مجال الشراكة المحلية أو الأجنبية إذ لا يعقل أن يكون التاريخ و الثقافة و الشخصية موضوع تنازل تغيب فيه الدولة تماما.

3- العمل على توسيع نطاق المصايف و الإستجمام و السياحة بحيث تمتد عبر كافة أراضي الجزائر شمالا و جنوبا و تقديم التسهيلات التى تشجع القطاع الخاص على غزو المناطق السياحية النائية سياحيا و فندقيا في إطار المحافظة بيئيا و ثقافيا على المميزات الأساسية لهذه المناطق.

4 - فتح المجال للمبادرة الخاصة الفعالة التى تخدم القطاع السياحي أي تساهم بإيجابية في دعم مجهودات الدولة الهادفة إلى خدمة و ترقية السياحة عبر الإستثمار في الهياكل السياحية و الخدمات المرتبطة بها، إذ أن القطاع الخاص استطاع في تجارب دول عديدة و خاصة المجاورة منها أن يخطو خطوات عملاقة في دفع النشاط السياحي (12).

4- الخلاصة

إن السياحة في الجزائر لازالت غائبة في الإقتصاد الوطني برغم ما تملكه الجزائر من مقومات و عوامل جذب سياحية منها ما هو مصنف عالميا الشيء الذي يخول ممارسة كل أنواع السياحة (ثقافية، دينية، رياضية، علاجية سياحة أعمال و مؤتمرات،...) رغم توفر هياكل قاعدية قائمة. و يعود ذلك في رأينا إلى أن الدولة لم تضع في أولويات الخطط الإقتصادية تفعيل دور السياحة و قد ساهم في تكريس ذلك اليسر المالي الناجم عن عائدات البترول. و الآن و قد أصبحت السياحة صناعة العصر فإن غياب الإحترافية و طرق التسير الحديثة و غياب طرق التسويق السياحي حالت دون احتلال الجزائر لموقعها اللائق في سوق السياحة العالمي.

المراجع

1. Organisation Mondiale du tourisme - Tendances des marchés touristiques - Madrid 1995 - p. 40.
2. Organisation Mondiale du tourisme - Tendances des marchés touristiques - Madrid 2000 - p. 74.
3. الميزان السياحي : يقوم النشاط السياحي في الغالب على حركة مزدوجة ذهابا و إيابا بمعنى أن الدولة تكون مستوردة للسائحين، و في نفس الوقت مصدرة لهم. غير آن الدولة المستقبلة للسائحين تلقب بذلك إذا كان مجموع حركة السياحة إليها أكثر من مجموع حركة السياحة منها. و يعتبر الأثر الإقتصادي للسياحة جيدا إذا كانت نتيجة الميزان السياحي تضاد نتيجة ميزان المدفوعات (مع عدم احتساب السياحة فيه). و لاشك آن الميزان السياحي يتأثر مباشرة بحجم المضمون الإستيرادي للسياحة في الدولة، و يتصل هذا بحجم و نوع الإنتاج الصناعي داخل الدولة السياحية فضلا عن حجم التبادل التجاري بينها و بين الدول الأخرى.
   أنظر في هذا الصدد: صائب رؤوف العدل- اقتصاديات السياحة - مكتبة النور- القاهرة 1999.
4. صبري عبد السميع - نظرية السياحة - مطبوعات كلية السياحة / جامعة حلوان - مصر 1994- ص.

5. Heddar B., "Rôle socio-économique du tourisme - cas de l'Algérie", éditions ENAP - 3° édition 1998, p.78.

6. صلاح الدين عبد الوهاب - تخطيط الموارد السياحية - المؤسسة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 2000 -ص.120

7. لم يصدر من قوانين ضبط الموازنة إلا القوانين المتعلقة بضبط سنوات 1978، 1979، 1980، 1981 في سنوات 1980، 1984، 1985، 1987 على التوالي رغم أن قانون ضبط الموازنة يعتبر من ناحية الإدارة المالية الجيدة حسابا ختاميا تقدمه الحكومة للبرلمان للوقوف على كيفية تنفيذ موازنة السنة و تبيان الإنحرافات.

8. وزارة السياحة و الصناعات التقليدية - الإستثمار و خوصصة قطاع السياحة - أفريل 1996 - ص.22

9. Organisation Mondiale du tourisme (2000), op.cit-p.91

10. Organisation Mondiale du tourisme (1995), op.cit-p.26

11. Tourisme et culture en Tunisie - Revue *L'express* (Tunisie) - N° 12871 du 25/6/1999. □